

نوفمبر 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

صعود النفط من أدنى مستوياته المسجلة في خمسة أشهر وسط تخمة الامدادات ومخاوف التوترات التجارية...

بعد تسجيله لمكاسب هامشية خلال الأسبوع الثاني من الشهر على خلفية التوترات الجيوسياسية، عاد النفط هذا الأسبوع ليسجل أداءً ضعيفاً مرة أخرى نظراً لتعرضه لضغوط متعلقة بتخمة الإمدادات، وهي المخاوف التي أكدتها معظم التوقعات الأخيرة. وعلى جانب الطلب، برزت مؤشرات إيجابية مع توقع المحللين استمرار نمو استهلاك الوقود الأحفوري لعقود مقبلة. ويعكس تراجع الأسعار استئناف الصادرات من أحد الموانئ الروسية التي تعرضت لهجوم الأسبوع الماضي، في حين شكلت زيادة مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة، للأسبوع الثاني على التوالي حتى 7 نوفمبر 2025، ولخمس أسابيع من أصل الأسابيع السبعة السابقة، عامل ضغط إضافي على أسعار النفط الخام.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وعلى الصعيد الجيوسياسي، تدرس الولايات المتحدة حالياً مشروع قانون تم طرحه أمام مجلس الشيوخ لفرض عقوبات على الدول التي تتعامل تجارياً مع روسيا، بما يتيح لواشنطن فرض رسوم جمركية على واردات تلك الدول، في خطوة تستهدف بالأساس دولاً مثل الصين والهند. بالإضافة إلى ذلك، تصاعدت حدة التوترات بين روسيا وأوكرانيا بعد هجمات أوكرانية استهدفت مركزاً حيوياً لتصدير النفط الروسي. ووفقاً لوكالة رويترز، صدر هذا المرفأ نحو 2.2 مليون برميل يومياً من الخام، أي ما يعادل نحو 2 في المائة من الإمدادات العالمية. وجاءت هذه الهجمات في ظل تشديد العقوبات على شركات النفط الروسية، بما في ذلك لوك أويل وروسنفت، اللتين تسعيان حالياً للتخارج من بعض استثماراتها في الأسواق الدولية قبل انتهاء المهلة هذا الأسبوع. وفي المقابل، تخطط الولايات المتحدة لزيادة الضغط على فنزويلا، وهو ما قد يحد أكثر من صادرات النفط الفنزويلية. كما أدى احتجاز إيران لناقلة نفط كانت تبحر في مضيق هرمز الأسبوع الماضي إلى تأجيج التوترات في منطقة الخليج العربي.

إلا أنه، وعلى الرغم من العقوبات المشار إليها، من المتوقع أن تتفاقم تخمة الامدادات النفطية خلال العامين الحالي والمقبل، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع قيود الإنتاج ضمن مجموعة الأوبك وحلفائها، إلى جانب وصول إنتاج النفط الأمريكي إلى مستويات قياسية. وقد أبرزت وكالة الطاقة الدولية ذلك في تقريرها الشهري الأخير، إذ رفعت توقعاتها لإمدادات النفط مقابل تحسن هامشي فقط في توقعات الطلب. وكانت مجموعة الأوبك وحلفائها قد أقرت في وقت سابق من هذا الشهر زيادة محدودة في الإنتاج بواقع 137 ألف برميل يومياً لشهر ديسمبر 2025، لكنها أشارت إلى توقف أي زيادات إضافية خلال الربع الأول من العام المقبل. وفي الولايات المتحدة، وصل إنتاج النفط الخام إلى مستوى قياسي بلغ 13.9 مليون برميل يومياً خلال الأسبوع المنتهي في 7 نوفمبر 2025، وهو

ما انعكس أيضاً في بيانات شركات الحفر الأسبوعية الصادرة عن شركة بيكر هيويز التي أظهرت ارتفاع عدد منصات الحفر. كما رفعت الحكومة الأميركية القيود المفروضة على التنقيب عن النفط في مناطق من القطب الشمالي تحتوي، وفقاً لتقرير وكالة بلومبرج، على نحو 8.7 مليار برميل من النفط الخام.

على جانب الإنتاج، سجل إنتاج الأوبك ارتفاعاً هامشياً خلال الشهر الماضي، إذ إن الزيادة الناتجة عن التراجع التدريجي في قيود خفض الإنتاج كادت أن تتلاشى نتيجة للانخفاض الملحوظ للإمدادات القادمة من إيران وليبيا. وفي المقابل، تراجع إنتاج الأوبك وحلفائها بأكثر من 100 ألف برميل يومياً، نتيجة الهبوط الحاد لإنتاج كازاخستان، والذي بدد بالكامل الزيادة التي أعلنت عنها روسيا.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

استمر تراجع أسعار النفط الخام، إذ ظلت العقود الآجلة لمزيج خام برنت تتداول دون مستوى 65 دولار أمريكي للبرميل للأسبوع الثالث على التوالي. وجاء التعافي الجزئي الذي شهدته الأسواق الأسبوع الماضي مدفوعاً بأنباء إعادة فتح الحكومة الأميركية وما قد يترتب على ذلك من تأثيرات على مستوى الطلب، إلى جانب الهجمات التي استهدفت مصافي التكرير الروسية والتي قدمت دعماً إضافياً للأسعار، لا سيما لمنتجات الوقود المكرر. كما أظهرت التقارير تعرض بعض المصافي الأميركية لمشاكل تشغيلية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين والديزل، في حين ساهم إلغاء عدد من الرحلات الجوية نتيجة الإغلاق الحكومي في زيادة الطلب على البنزين قبيل موسم العطلات. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، تراجعت معدلات تشغيل المصافي عالمياً بمقدار 2.9 مليون برميل يومياً إلى 81.5 مليون برميل يومياً خلال الشهر الماضي، نتيجة للأعطال غير المخططة وأعمال الصيانة الدورية واضطرابات الإنتاج في روسيا. إلا أنه على الرغم من ذلك، أظهرت البيانات أن تخمة المعروض في سوق النفط كانت كافية لمحو أي علاوة سعرية مرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية والعقوبات. كما أدى استئناف عمليات شحن النفط من ميناء نوفوروسيسك الروسي، عقب الهجوم الأوكراني، إلى الضغط على الأسعار، ما أدى إلى تراجعها. وفي ذات الوقت، شهدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين تقدماً محدوداً، مع تعليق رسوم الموانئ المتبادلة لمدة عام ووقف التحقيقات المتعلقة بالممارسات البحرية.

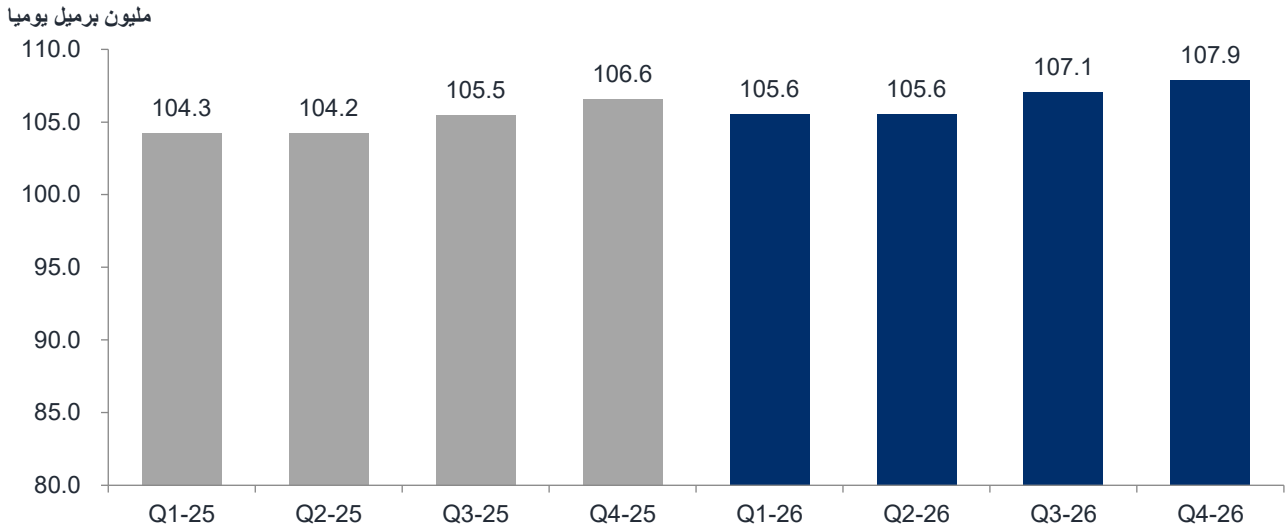
وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، شهد متوسط أسعار النفط الخام تراجعاً حاداً في أكتوبر 2025 بعد التحسن الهامشي الذي سجلته الاسعار في سبتمبر 2025. إذ انخفض متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 4.8 في المائة ليصل إلى 64.6 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر أكتوبر، في أكبر تراجع شهري يتم تسجيله منذ خمسة أشهر، مقارنة بمتوسط بلغ 67.9 دولار أمريكي في سبتمبر 2025. وفي المقابل، سجل متوسط سعر سلة الأوبك تراجعاً أكبر بلغت نسبته 7.4 في المائة ليصل إلى 65.2 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 70.4 دولار أمريكي الشهر السابق. كما شهد خام التصدير الكويتي أكبر انخفاض، بتراجع بلغت نسبته 8.5 في المائة ليصل في المتوسط إلى 66.0 دولار أمريكي للبرميل في أكتوبر مقابل 72.2 دولار أمريكي في سبتمبر 2025. أما على صعيد الأداء خلال العشرة أشهر الأولى من العام، تراجعت الأسعار العالمية للنفط بمعدلات ثنائية الرقم، إذ انخفض متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 14.4 في المائة على أساس سنوي، فيما تراجع سعر سلة خام الأوبك بنسبة 12.8 في المائة. أما على صعيد التوقعات المستقبلية، فأظهرت تقديرات الإجماع خفض التوقعات الخاصة بأسعار مزيج خام برنت في العام 2026، بينما ظلت توقعات الربع الرابع من العام 2025 مستقرة دون تغيير يذكر. وبلغ متوسط توقعات المحللين لسعر مزيج خام برنت في الربع الرابع من العام 2025 نحو 63.0 دولار أمريكي للبرميل، قبل أن يتراجع إلى 60.7 دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

الطلب العالمي على النفط

ظلت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، مع توقع نمو قدره 1.3 مليون برميل يومياً ليصل الطلب إلى 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التوقعات شهدت تعديل البيانات الفصلية لأول ثلاث فترات ربع سنوية لهذا العام بما يعكس البيانات الفعلية الواردة من الدول. ووفقاً للتقرير، شهد الطلب الخاص بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعة صعودية خلال الربع الأول من العام 2025 بدعم من تزايد الاستهلاك في الأمريكيتين، وهو الأمر الذي قابله مراجعة هبوطية لتوقعات الربع الثالث من العام 2025 نتيجة خفض تقديرات الطلب للدول الأوروبية التابعة

لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هذا إلى جانب رفع تقديرات الطلب هامشياً لدول آسيا والمحيط الهادي التابعة للمنظمة. أما بالنسبة للدول غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد شهدت التقديرات مراجعة هبوطية للربعين الأول والثالث من العام 2025، قابلتها مراجعة صعودية لتقديرات الربع الثاني من العام 2025. إذ تم رفع تقديرات الطلب على النفط في الصين خلال الربع الثالث من العام، وهو ما توازى مع خفض التقديرات الخاصة بالشرق الأوسط والهند ودول آسيا الأخرى. كما شهد الربع الثاني من العام 2025 رفع توقعات الطلب في الهند بمعدلات قوية، ما أدى إلى رفع تقديرات الطلب الإجمالي للدول غير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال هذا الربع بصفة عامة. وفي المقابل، أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية رفع توقعات نمو الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من العام 2025 بمقدار 920 ألف برميل يومياً، مدفوعة بزيادة قوية في الطلب الصيني مع تحسن المؤشرات الاقتصادية على خلفية تراجع التوترات التجارية. وعلى مستوى العام بأكمله، قامت الوكالة برفع توقعاتها لنمو الطلب بمقدار 90 ألف برميل يومياً ليصل إلى 790 ألف برميل يومياً، بدعم رئيسي من الولايات المتحدة والصين ونيجيريا.

الطلب العالمي على النفط -2026/2025 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

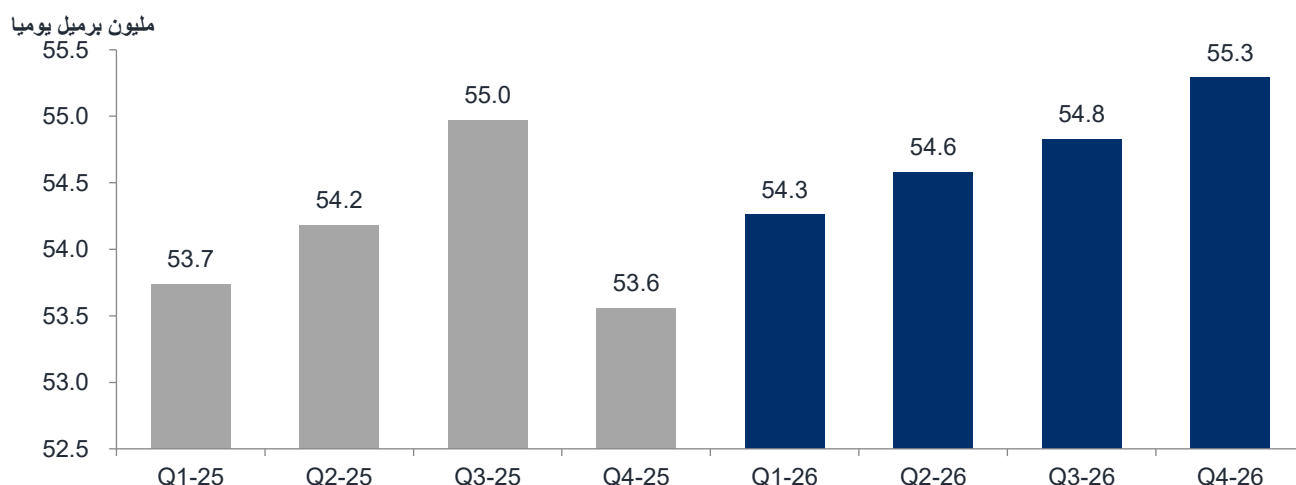
وبالنسبة للعام 2026، أبقت منظمة الأوبك مجدداً على توقعاتها لنمو الطلب على النفط عند 1.4 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 106.5 مليون برميل يومياً، مع إجراء مراجعات طفيفة تشير إلى خفض توقعات الربعين الأول والثالث من العام، قابلها رفع للتقديرات الخاصة بالربع الثاني من العام 2026. وعلى مستوى كل دولة على حدة، رفعت الأوبك توقعاتها لنمو الطلب في الصين والهند خلال العام المقبل، في حين خفضت تقديراتها لمنطقة الشرق الأوسط ودول أوروبا الآسيوية الأخرى. ووفقاً للتقرير، تم رفع توقعات الطلب في الصين بمعدلات قوية خلال الربع الرابع من العام 2026، بينما سجلت الهند زيادة ملحوظة في تقديرات الربع الثالث من العام 2026. من جهتها، رفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للعام المقبل أيضاً بنحو 70 ألف برميل يومياً، إذ تشير التوقعات الآن إلى وصول نمو الطلب إلى 770 ألف برميل يومياً. كما أظهرت التوقعات طويلة الأجل للوكالة استمرار نمو الطلب على النفط والغاز الطبيعي حتى العام 2050، بعد تعديلها لسيناريوهات التوقعات المستقبلية.

العرض من خارج الأوبك

تراجعت الإمدادات العالمية من النفط في أكتوبر 2025 مقارنة بالشهر السابق، بما يعكس انخفاض إنتاج الأوبك وحلفائها، وهو الأمر الذي كان كافياً لمحو تأثير زيادة الإنتاج الأميركي على الأسواق. ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي المعروض النفطي العالمي 108.2 مليون برميل يومياً بعد انخفاض شهري قدره 440 ألف برميل يومياً مقارنة بسبتمبر 2025. وجاء هذا التراجع بصفة رئيسية نتيجة لأعمال الصيانة المخططة في الحقول النفطية وتوقف الإنتاج غير المتوقع. وبالنسبة للعام 2025 بأكمله، تتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع المعروض النفطي العالمي بمقدار 3.1 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط إلى 106.3 مليون برميل

يوميًا، مع مساهمة متقاربة لكل من المنتجين من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالأوبك وحلفائها تجاه هذا النمو. ومن المتوقع أن يواصل المعروض النفطي ارتفاعه في العام 2026 ليزداد بمقدار 2.5 مليون برميل يوميًا، ويصل إلى 108.7 مليون برميل يوميًا.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يوميًا)



المصدر: أوبك

وفي أحدث تقاريرها الصادرة باسم توقعات الطاقة على المدى القصير، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها للإنتاج العالمي من النفط الخام والسوائل النفطية بمقدار 100 ألف برميل يوميًا ليصل إلى 106 مليون برميل يوميًا في العام 2025. وتتوقع الإدارة أن يسجل إنتاج النفط الأميركي رقمًا قياسيًّا أعلى هذا العام مقارنة بتقديراتها السابقة، وذلك على الرغم من التخمة المتوقعة في الإمدادات العالمية. وتشير التقديرات المحدثة إلى أن متوسط الإنتاج الأميركي سيبلغ 13.59 مليون برميل يوميًا هذا العام، مقابل 13.53 مليون برميل يوميًا وفقًا لتوقعاتها السابقة. وجاءت هذه الزيادة التي طرأت على التوقعات متوافقة مع بيانات الإنتاج الأسبوعية الصادرة عن وزارة الطاقة الأميركية، والتي أظهرت وصول الإنتاج إلى مستوى قياسي جديد بلغ 13.9 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع المنتهي في 7 نوفمبر 2025، مسجلًا مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي. وتتوقع الإدارة تراجع الإنتاج هامشيًّا خلال العام المقبل ليصل إلى نحو 13.58 مليون برميل يوميًا. وأضافت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أنها تتوقع ارتفاع المخزونات العالمية بشكل مستمر خلال العام المقبل، مع زيادة الإنتاج بوتيرة أسرع من نمو الطلب على الوقود النفطي. ووفقًا لتوقعاتها، من المرجح أن ترتفع المخزونات العالمية من الخام إلى 2.93 مليار برميل في الربع الرابع من العام 2025، وأن تصل إلى 3.18 مليار برميل بحلول الربع الرابع من العام 2026.

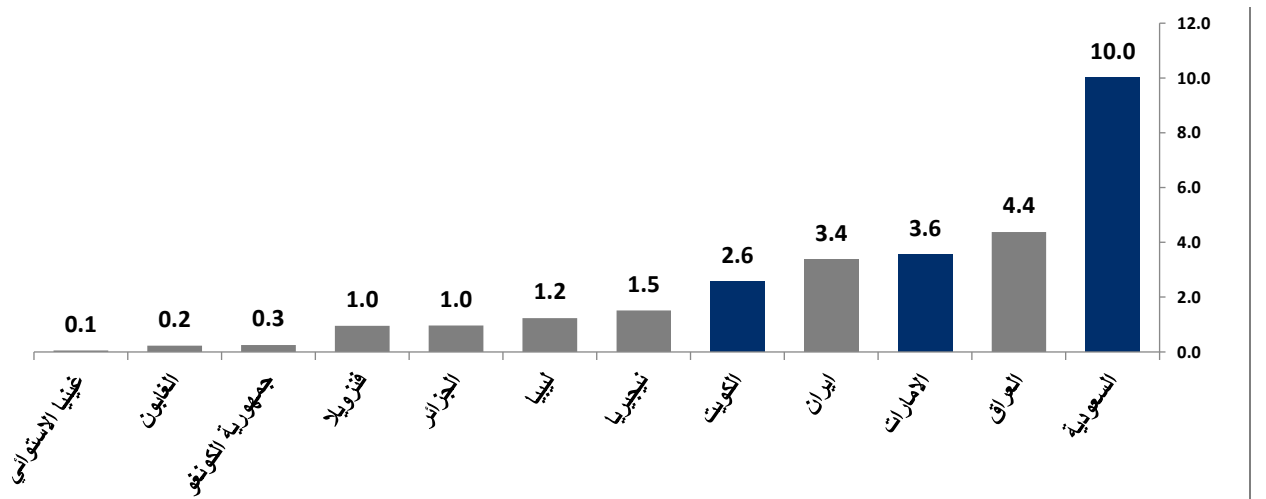
وفي المقابل، رفعت الأوبك في تقريرها الشهري الأخير توقعاتها لنمو إمدادات السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك خلال العام 2025. إذ تم رفع التوقعات بمقدار 0.1 مليون برميل يوميًا ليصل النمو المتوقع إلى 0.9 مليون برميل يوميًا هذا العام، مع بلوغ متوسط الإمدادات 54.1 مليون برميل يوميًا. أما بالنسبة للعام 2026، فقد أبقت المنظمة على توقعاتها دون تغيير بنمو قدره 0.6 مليون برميل يوميًا.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

ارتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر 2025، مدفوعًا بإلغاء تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها مجموعة الأوبك وحلفائها. وكشفت البيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج عن تجاوز إنتاج الأوبك 29.0 مليون برميل يوميًا ليصل إجمالي إنتاج المجموعة إلى 29.07 مليون برميل يوميًا في أكتوبر 2025، بزيادة هامشية قدرها 50 ألف برميل يوميًا مقارنة بالشهر

السابق. وجاءت هذه الزيادة الصغيرة نتيجة ارتفاع الإنتاج في العراق والإمارات والسعودية والكويت، وهو ارتفاع قابله تقريباً انخفاض مماثل في إنتاج ليبيا ونيجيريا وفنزويلا. ووفقاً لبيانات شهر أكتوبر 2025، بلغت الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنتجي الأوبك نحو 4.62 ملايين برميل يومياً، أو ما يمثل 13.7 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية وفقاً لتقديرات وكالة بلومبرج. كما أظهرت البيانات الصادرة عن مصادر الأوبك الثانوية وصول متوسط إنتاج المنظمة إلى 28.46 مليون برميل يومياً في أكتوبر 2025، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله في 30 شهراً، بعد زيادة هامشية قدرها 33 ألف برميل يومياً خلال الشهر. إلا أن بيانات الأوبك كشفت عن ارتفاع إنتاج السعودية والكويت والعراق، وهو الأمر الذي قابله تراجع حاد في الإمدادات بشكل رئيسي في إيران وليبيا. أما إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بصفة عامة، فقد سجل انخفاضاً قدره 73 ألف برميل يومياً ليصل إلى 43.02 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال شهر أكتوبر 2025. ويعكس هذا التراجع الهبوط الحاد لإنتاج كازاخستان بمقدار 155 ألف برميل يومياً، وهو انخفاض فاق الزيادة التي سجلتها روسيا والبالغة 47 ألف برميل يومياً.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر أكتوبر 2025- (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وفي اجتماعها الشهري الأخير، أعلنت الأوبك وحلفاؤها عن زيادة جديدة ومحدودة في إنتاجها بواقع 137 ألف برميل يومياً في ديسمبر 2025. وبذلك سيصل إجمالي التراجع التدريجي عن خطة خفض حصص الإنتاج منذ بداية أبريل 2025 إلى نحو 2.9 مليون برميل يومياً بنهاية العام.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست